



# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

### حالة المعابر في قطاع غزة

2022/11/30 – 2022/11/01

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها غير الإنساني وغير القانوني على قطاع غزة للعام السادس عشر على التوالي. وينعكس ذلك على حياة أكثر من مليوني فلسطيني، ويحرم معظمهم من حرية التنقل والوصول إلى بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي. وتُجد القيود المفروضة على حركة الأفراد من إمكانية حصول آلاف المرضى على العلاج الطبي غير المتوفر في مستشفيات القطاع.

كما أدى فرض القيود الإسرائيلية على توريد 62 صنفاً تعتبرها سلطات الاحتلال مواداً مزدوجة الاستخدام\*، وتحتوي مئات السلع والبضائع إلى تراجع نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في قطاع غزة.

وقد ترتب على استمرار الحصار تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية لآلاف الأسر، حيث بلغت نسبة البطالة 44%<sup>2</sup>، وأصبح أكثر من نصف سكان القطاع فقراء 60%<sup>3</sup>، فيما يصنف أكثر من 68.5% منهم غير آمن غذائياً<sup>4</sup>. ويعتمد 80% من سكان قطاع غزة على المساعدات الدولية<sup>5</sup>.

وقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية معبري قطاع غزة "إيريز وكرم أبو سالم" خلال الفترة التي تغطيها النشرة، مدة 9 أيام، منها 8 أيام عطلة أسبوعية، يومي الجمعة والسبت، ويوم بمناسبة الانتخابات الإسرائيلية.

### القيود على حركة الأفراد

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على معبر بيت حانون "إيرز" وتمنع معظم سكان القطاع من السفر، فيما تسمح لفئات محدودة بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. ويعتبر ذلك حرماناً للمواطنين من حقهم في التنقل الذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تفرض قيوداً على الاحتياجات التي يُسمح للمسافر عبر معبر بيت حانون "إيرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

\* تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية

1 قائمة المواد المحظورة [http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar\\_full\\_list.pdf](http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar_full_list.pdf)

2 "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للربع الثاني من العام 2022"، 8 أغسطس 2022.

3 البنك الدولي "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 10 مايو 2022.

4 ورقة حقائق عن الغذاء والتغذية في فلسطين، منشور في نوفمبر 2022، [https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-](https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29_0.pdf)

[12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29\\_0.pdf](https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29_0.pdf)

5 تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 8 أغسطس 2022.



# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وفقاً للهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر 2022 لـ 44773 شخصاً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون " ايرز"، فيما عاد إلى القطاع 43236 شخصاً.

### جدول رقم (01): إحصائية حركة الأفراد عبر معبر بيت حانون " ايرز" لشهر نوفمبر 2022

عودة	مغادرة	الفئة
37277	38420	التجار
146	195	كبار رجال الأعمال
1111	1074	حاجات شخصية
1661	1799	المرضى
645	628	منظمات دولية
278	275	فلسطينيو 1948
433	584	سفر عبر الجسر
87	99	زيارات أسرى
11	0	معتقلو حدود أو بحر

الهيئة العامة للشئون المدنية

### القيود على سفر المرضى:

عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر سفر 383 مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، أو المستشفيات الإسرائيلية، وذلك من أصل 1979 طلب تصريح مرور للعلاج، أي ما نسبته (19.3%) من إجمالي الطلبات المقدمة، فيما سمحت بمرور 1596 مريضاً.

ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، تم تحويلهم للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية. وخلال شهر نوفمبر 2022، رفضت سلطات الاحتلال 22 طلب لأسباب أمنية، ولم ترد على 40 طلباً، كما أخرجت الردود (تحت الدراسة) على 238 طلباً، فيما طلبت من 6 مرضى تغيير مرافقيهم، كما طلبت من 30 مريضاً الحصول على موعد جديد. وتمنع هذه القيود المرضى من التمتع بحقوقهم في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج

جدول رقم (02): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال نوفمبر 2022

النسبة	العدد	نوع النتيجة
%2.02	40	لا يوجد رد
%12.02	238	تحت الدراسة
%80.64	1596	موافقة
%1.11	22	مرفوض
%0.30	6	تغيير مرافق
%0.35	7	بانتظار المقابلة
%0.10	2	طلب جديد
%0.25	5	علاج محلي
%1.67	33	الغي من المستشفى
%1.52	30	موعد جديد المعبر مغلق
%100	1979	المجموع الكلي

دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة



### زيارات المعتقلين:

تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلية ذوي أكثر من 100 معتقل من أصل حوالي 200 معتقل من قطاع غزة من زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية منذ خمسة أعوام، فيما سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر لـ 99 شخص من ذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة 56 معتقلاً. ويُعتبر ذلك انتهاكاً لحق المعتقلين في الزيارات العائلية، والذي كفلته قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة 116 من الاتفاقية على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

### القيود على حركة البضائع والسلع

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع والسلع الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة، وقد تسبب ذلك في تدهور الحقوق الاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. كما قوض الحصار الإسرائيلي فرص الاستثمار والتطوير والنهوض باقتصاد قطاع غزة. ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الذي يوجب على سلطات الاحتلال بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

### واردات قطاع غزة:

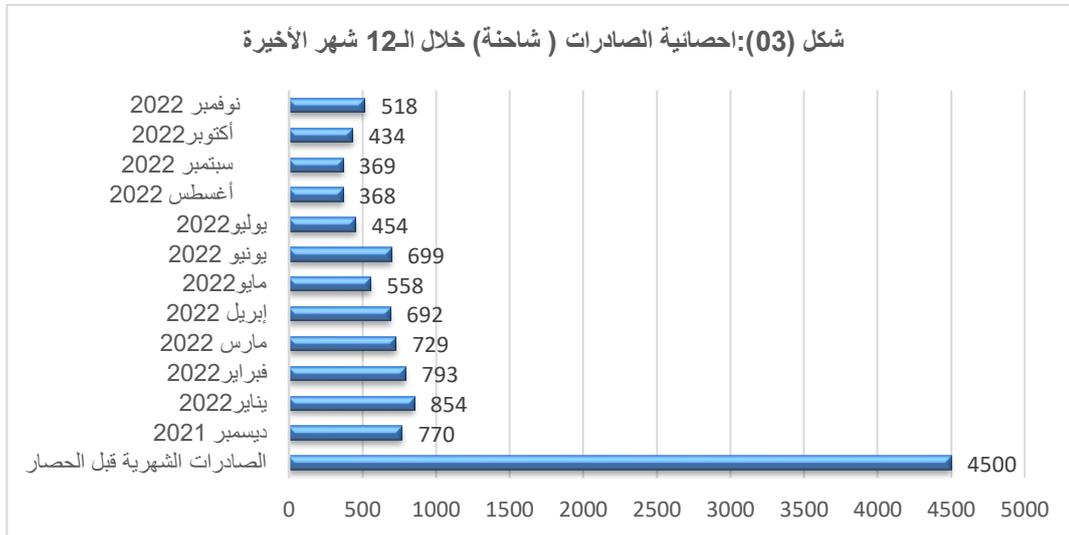
رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر بتوريد 7076 شاحنة، منها 169 شاحنة مساعدات، 387 شاحنة محروقات، و6520 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة. وخلال نفس الفترة، تم توريد 4547 شاحنة من معبر رفح، تحتوي 446 شاحنة منها على المحروقات، 4101 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.



وتواصل سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام\*"، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

### صادرات قطاع غزة:

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيوداً مشددة على صادرات قطاع غزة نحو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال شهر نوفمبر بتصدير 415 شاحنة، منها 302 شاحنة إلى الضفة الغربية، 110 شاحنة إلى إسرائيل، و3 شاحنات إلى العالم الخارجي، و103 شاحنة إلى جمهورية مصر، وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، أثاث، بطاريات، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر نوفمبر ما نسبته 11.5% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.





# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

### الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر نوفمبر 13309 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البري، وعاد إليه 10700 مواطناً، وقد أعادت السلطات المصرية 487 مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات تفتيش طويلة ومعقدة ومتكررة وغير مبررة.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي"